الأمم المتحدة
A/HRC/36/62
الجمعية العامة
Distr.: General
6 September 2017
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة السادسة والثلاثون
١١-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٧
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال*

مذكرة من الأمانة العامة

تتشرف الأمانة العامة بأن تحيل إلى مجلس حقوق الإنسان تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، بهام توم نياندوغا، الذي أُعد عملاً بقرار المجلس ١٧/٣٣. ويسلط التقرير الضوء على التحسن الكبير الذي طرأ على حالة حقوق الإنسان في الصومال من حيث الحوكمة وعملية بناء السلام، على الرغم من التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب المعارضة المسلحة.

وبانتخاب محمد عبد الله محمد "فارماجو" رئيساً للصومال في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، اكتملت عملية انتقال سلمي للسلطة تُعتبَر شهادة على جهود بناء السلام المبذولة وعلى توطيد مؤسسات الدولة في الصومال. وتواصَل عمل المجتمع الدولي مع الصومال من خلال بعثات ناجحة قام بها الأمين العام والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية بألمانيا، إلى جانب أشخاص آخرين، ومن خلال مؤتمر القمة الذي عقدته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مقديشو في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وتجلى العمل الدولي أيضاً من خلال الوجود المستمر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ولذلك الوجود أهمية بالغة في عملية تحقيق الاستقرار وبناء السلام. فالمجتمع الدولي يقدم إلى حكومة الصومال الاتحادية دعماً هي بأشد الحاجة إليه في مجالات عديدة.

* قُدِّم هذا التقرير بعد الموعد النهائي لكي يتضمن آخر المستجدات.

وقد أبرز نجاح مؤتمر لندن بشأن الصومال، الذي اختتم أعماله في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، الحاجة إلى مواصلة الإصلاحات والدعم في قطاعات الحوكمة والأمن وسيادة القانون والعدالة، وإلى الأطر السياسية على صعيد الاتحاد والولايات.

ولا يزال النظام القبلي للمجتمع الصومالي، المتأثر بشدة بالشيوخ التقليديين الذكور، يطرح تحديات خطيرة أمام تمتع المرأة بحقوقها، على الرغم من السياسات والتشريعات التقدمية المعتمدة على صعيد الاتحاد والولايات لمكافحة الجرائم الجنسية والتقاليد والمواقف الضارة. ويحث الخبير المستقل السلطات على معالجة دور الشيوخ التقليديين في تسوية قضايا العنف الجنسي والجنساني. وهو يشجع الحكومة الاتحادية والسلطات في بونتلاند وصوماليلاند على أن تعتمد، عند الاقتضاء، السياسات والإصلاحات التشريعية والقضائية اللازمة لضمان حق المرأة في الوصول إلى العدالة.

ولا تزال الصومال تواجه الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب والتي تهدد بالنيل من المكاسب التي تحققت حتى الآن في التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو بعكس مسارها. وعلاوة على ذلك، تسبب الجفاف الذي دام ثلاث سنوات في أزمة إنسانية أثرت على أكثر من نصف السكان، وقضت على حوالي ٦٠ في المائة من الماشية، مما تسببت في محنة اقتصادية للسكان.

وبدأت عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، استناداً إلى مشروع القانون الذي اعتمده البرلمان الاتحادي في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٦ ووقع عليه الرئيس السابق حسن شيخ محمود ليصبح قانوناً في آب/أغسطس ٢٠١٦. ويشجع الخبير المستقل الحكومة على تسريع العملية وضمان مصداقية اللجنة.

ويختتم الخبير المستقل تقريره بتوصيات من جملتها أن يعزز المجتمع الدولي عملية انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بسلاسة بكفالة حصول الجيش الوطني الصومالي على تدريب وتمويل مناسبين. ويوصي الحكومة الاتحادية بأن تصدق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والسلطات الاتحادية والإقليمية ودون الوطنية بأن تعتمد أو تنفذ إصلاحات سياساتية وتشريعية ومؤسساتية بهدف تعزيز وحماية سيادة القانون وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق المرأة.

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال

المحتويات

الصفحة

أولاً – مقدمة ٤

ثانياً – البعثة إلى الصومال ٤

ثالثاً – التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق للخبير المستقل ٥

ألف – العملية الانتخابية في انتخابات عام ٢٠١٦ ..... ٥

باء – مشاركة المرأة في الشؤون العامة ٦

جيم – مؤتمر لندن بشأن الصومال ٦

دال – التحديات ٨

هاء – الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٨

واو – مجلس الأمن الوطني: حجر الأساس لبناء الدولة الاتحادية ٩

رابعاً – التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة: التعاون مع آليات حقوق الإنسان ٩

خامساً – حرية التعبير ١١

سادساً – تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون ١٢

سابعاً – الحالة الإنسانية ١٤

ثامناً – حقوق المرأة ودور الحير والشيوخ التقليديين في الحوكمة وإقامة العدل ١٦

ألف – بونتلاند ١٨

باء – صوماليلاند ١٩

تاسعاً – بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ٢٠

عاشراً – الاستنتاجات ٢٢

حادي عشر – التوصيات ٢٣

أولاً- مقدمة

١- يشمل هذا التقرير، المقدم من الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في الصومال، بهام توم نياندوغا، الفترة المنقضية منذ التقرير الذي قدمه إلى الدورة الثالثة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (A/HRC/33/64). وهو مقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٣، الذي طلب فيه المجلس إلى الخبير المستقل أن يواصل عمله مع حكومة الصومال الاتحادية على الصعيدين الوطني ودون الوطني، والمجتمع المدني، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، بغية مساعدة الصومال في تنفيذ التزاماته الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، وقرارات المجلس، والتوصيات التي قبلها أثناء الاستعراض الدوري الشامل، والالتزامات الأخرى في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك خريطة الطريق المتعلقة بحقوق الإنسان لما بعد المرحلة الانتقالية، وعلى وجه الخصوص إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، وتعزيز حقوق الإنسان خلال العملية الانتخابية وعملية الانتقال السياسي إلى حكومة جديدة. وطلب المجلس أيضاً إلى الخبير المستقل أن يقدم تقريراً إلى المجلس في دورته السادسة والثلاثين.

ثانياً- البعثة إلى الصومال

٢- اضطلع الخبير المستقل ببعثة إلى الصومال، بما في ذلك صوماليلاند، في الفترة من ١٥ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٧. وهي البعثة الرابعة التي اضطلع بها منذ تعيينه[(١)].

٣- وتمثلت أهداف بعثة الخبير المستقل، إلى جانب رصد حالة حقوق الإنسان، في متابعة تنفيذ توصيات المجلس وآليات حقوق الإنسان الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت لدى الخبير المستقل رغبة في إجراء مشاورات مع الحكومة الاتحادية وأصحاب المصلحة الآخرين في ما يتعلق بمبادرة مقترحة بشأن مدى تفاعل نظام العدالة عند معالجة مسألة حقوق المرأة، ولا سيما الدور الذي يؤديه نظام العدالة التقليدية، الحير، في مكافحة العنف الجنسي والجنساني. وأجريت المشاورات كمتابعة للمشاورات التي عقدت في جنيف ونيروبي في آذار/مارس ٢٠١٧.

٤- وخلال البعثة، ناقش الخبير المستقل مع ممثلي الحكومة الاتحادية التقدم المحرز في إنشاء المؤسسات الوطنية الحيوية التي تضطلع بدور رئيسي في توطيد الحوكمة في الصومال، بهدف إجراء انتخابات قائمة على الاقتراع العام في عام ٢٠٢١. وتشمل هذه المؤسسات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ولجنة الخدمات القضائية، ولجنة مراجعة استعراض الدستور التي ستساهم جميعها إلى حد كبير في تعزيز قدرة الدولة على ضمان احترام حقوق الإنسان. وتابع أيضاً الشواغل المتعلقة بالحق في حرية التعبير، والاعتداءات على العاملين في وسائط الإعلام، وعدم تنفيذ الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام، وحماية حقوق النساء والأطفال، وعدم توفر الحماية للفئات الضعيفة، ولا سيما الأشخاص ذوي الإعاقة واللاجئين والمشردين داخلياً وأفراد الأقليات. ولأن السلطات الجديدة جعلت من الأمن أولويتها الرئيسية، أراد الخبير المستقل، علاوة على ذلك، معرفة الكيفية التي ستُنفَّذ بها تدابير مكافحة الإرهاب مع المحافظة في الوقت نفسه على احترام حقوق الإنسان.

(١) جرت البعثات السابقة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وأيار/مايو ٢٠١٥، ونيسان/أبريل ٢٠١٦.

٥- والتقى الخبير المستقل بنائب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية، ورئيس القضاة، والمدعي العام، ووزيرة المرأة وتنمية حقوق الإنسان، ووزير الإعلام، ووزير العدل، ووزير العمل، وموظفين كبار آخرين على الصعيد الاتحادي. وفي بونتلاند، التقى بنائب الرئيس، ووزيرة المرأة وتنمية حقوق الإنسان، ووزير العدل. وفي صوماليلاند، التقى برئيس القضاة، ووزير إعادة التوطين والتأهيل وإعادة التعمير، ونائب المدعي العام، ورئيسة لجنة حقوق الإنسان في صوماليلاند، ومسؤولين كبار آخرين.

٦- وأجرى الخبير المستقل أيضاً مشاورات مع نائب الممثل الخاص للأمين العام وموظفين كبار في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، فضلاً عن ممثلين لوكالات وبرامج الأمم المتحدة العاملة في البلد، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة. وأجرى محادثات مع الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، إلى جانب كبار مستشاري هذا الأخير. واجتمع أيضاً بأفراد من المجتمع المدني يمثلون الشيوخ التقليديين، وفقهاء الشريعة الإسلامية، والنساء، والشباب، ووسائط الإعلام، والأشخاص ذوي الإعاقة في مقديشو وغاروي وهرغيسا.

ثالثاً- التطورات التي حدثت منذ التقرير السابق للخبير المستقل

٧- خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى منتصف ٢٠١٧، شهدت الصومال عدداً من الأحداث والتطورات الرئيسية التي أثرت على التمتع بحقوق الإنسان في البلد، بما فيها استضافة الحكومة الاتحادية لمؤتمر قمة رؤساء دول الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مقديشو في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. فقد بعث مؤتمر القمة، الذي حضره قادة من إثيوبيا وجنوب السودان وجيبوتي والصومال وكينيا، برسالة قوية بشأن الثقة في عملية بناء الدولة والتحسن الذي طرأ على الحالة الأمنية في الصومال. وبالإضافة إلى ذلك، زارت البلد وفود عديدة ضمت ممثلين لمجلس الأمن، والأمين العام للأمم المتحدة المنتخب حديثاً، والوزير الاتحادي للشؤون الخارجية لألمانيا.

٨- وأبرز ما حدث في تلك الفترة هو النجاح في إجراء عملية انتخابية سلمية وذات مصداقية، تُوِّجت بانتخاب ٢٧٥ عضواً لمجلس النواب (مجلس الشعب) و٥٤ عضواً لمجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي للصومال، والرئيس الاتحادي، محمد عبد الله محمد "فارماجو"، وما أعقب ذلك من انتقال سلمي للسلطة من الرئيس السابق، حسن شيخ محمود. وقد أظهرت تلك العملية الانتخابية أن الشعب الصومالي مستعد للحكم الديمقراطي بدلاً من حكم السلاح؛ فقد تحدى تهديدات حركة الشباب المعارضة المسلحة بتعطيل الانتخابات.

ألف- العملية الانتخابية في انتخابات عام ٢٠١٦

٩- جرت العملية الانتخابية في الفترة من ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧. ولم يكن من الممكن إجراء انتخابات مباشرة على أساس الاقتراع العام بسبب

تحديات عديدة لم يكن بالإمكان التغلب عليها قبل انقضاء ولاية الرئيس حسن شيخ محمود. وأيد المجتمع الدولي، بحكم الضرورة، العملية الانتخابية العشائرية غير المباشرة. وفي عام ٢٠١٢، عيّن النظام المشكل على أساس الصيغة القبلية ٤,٥، المؤلف من القبائل الأربع الرئيسية (الدارود والدر والهوية والرحنوين) بالإضافة إلى مجموعات الأقليات، هيئة انتخابية مؤلفة من ١٣٥ شيخاً من شيوخ القبائل؛ وانتخبت هذه الهيئة أعضاء البرلمان الذين انتخبوا بدورهم رئيس الجمهورية. وفي عام ٢٠١٦، قامت هيئة انتخابية مؤلفة من ٠٢٥ ١٤ ممثلاً من ممثلي القبائل من جميع أنحاء البلد بانتخاب ٢٧٥ عضواً لمجلس النواب و٥٤ عضواً لمجلس الشيوخ. وانتُخبت لعضوية مجلس النواب ٦٧ امرأة يمثلن ٢٤,٧ في المائة من أعضاء البرلمان. وقد فاز بعضهن بمقاعدهن ضد مرشحين ذكور.

١٠- وقوبل انتخاب الرئيس فرماجو من قبل البرلمان الاتحادي في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧ بابتهاج كبير في جميع أنحاء البلد بسبب حملته الانتخابية الداعية إلى السلام ومكافحة الفساد. وفي خطابه الافتتاحي، دعا الرئيس فرماجو أعضاء حركة الشباب إلى إلقاء السلاح والتفاوض على السلام بدون شروط مسبقة. فإن وجد نداء الرئيس فرماجو آذاناً صاغية، يمكن أن تتاح الفرصة لتحقيق السلام في الصومال، بعد صراع دام نحو ٣٠ عاماً.

١١- وبعد نجاح الانتخابات وتشكيل الحكومة في آذار/مارس ٢٠١٧، يتمثل التحدي الأكبر الآن في قيام الحكومة الاتحادية بوضع التفاصيل الأخيرة بشأن علاقتها مع الولايات. ويتمثل أحد التحديات الجديدة في حماية المندوبين الانتخابيين وأعضاء البرلمان من حركة الشباب، التي توعدت بالاعتداء عليهم بعد الانتخابات. وقد اعترفت الحركة بمسؤوليتها عن قتل عدد من المندوبين.

باء- مشاركة المرأة في الشؤون العامة

١٢- خلال البعثة التي اضطلع بها الخبير المستقل إلى الصومال في عام ٢٠١٦، قضى قدراً كبيراً من الوقت في الدفاع عن حق المرأة الصومالية في المشاركة في الشؤون العامة. واجتمع بالشيوخ التقليديين والفقهاء المسلمين لمناقشة الحاجة إلى إدماج المرأة في العملية الانتخابية، بغية تأمين الحصة المرجوة، أي ٣٠ في المائة من النساء في البرلمان في كل قبيلة وبطن قبيلة (انظر A/HRC/33/64، الفقرتين ٣٢ و٤٤). وعلى الرغم من عدم تحقق نسبة ٣٠ في المائة من المقاعد، تمثل النساء حالياً ٢٤,٧ في المائة من أعضاء البرلمان، وهو أمر يستحق الثناء، نظراً للتحديات الأمنية والتهديدات والنظام الأبوي التقليدي الذي يشكل أساس النظام الانتخابي. ويضم مجلس الوزراء الاتحادي الجديد ست وزيرات يضطلعن بحافظات رئيسية: التجارة وهيئة الموانئ، والتعليم، والصحة، والمرأة وتنمية حقوق الإنسان، والشباب والرياضة، والشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث.

جيم- مؤتمر لندن بشأن الصومال

١٣- في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧، عقدت وزارة الخارجية والكومنولث البريطانية مؤتمراً دولياً بشأن الصومال، اختُتِم بالإعلان عن الالتزام بتحسين قطاع الأمن، والحوكمة، وبناء السلام في الصومال. وأيد ميثاق الأمن الذي اعتمد في مؤتمر لندن الهيكل الأمني الوطني، والسياسة الأمنية

الوطنية، والنموذج الجديد لطريقة عمل الشرطة في الصومال، بالصيغة التي أقرها مجلس الأمن الوطني للصومال يوم ٨ أيار/مايو ٢٠١٧. والهيكل الأمني الوطني أمر أساسي لتحقيق استدامة الإصلاحات الأمنية ونقل المسؤولية الرئيسية عن الأمن من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية. وهو أيضاً أساسي بالنسبة لإطار المؤسسات الأمنية، وصنع القرار، والطريقة التي ستتم بها قيادة أعمال الشرطة وسيرها، مع تقسيم المسؤوليات بين المستوى الاتحادي ومستوى الولايات.

١٤- وحث المشاركون في مؤتمر لندن قادة الصومال على التعجيل بالتوصل إلى اتفاق بشأن نموذج اتحادي لقطاع العدالة. كما أيد جميع الشركاء أيضاً الاستراتيجية وخطة العمل الوطنيتين القائمتين لمنع التطرف العنيف ومكافحته، اللتين نشرتا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. ولاحظ المشاركون الحاجة، بصفة خاصة، إلى زيادة التعاون لدعم البرنامج الوطني لمعاملة المقاتلين المسرحين والتعامل معهم في الصومال، فضلاً عن خطط العمل الوطنية بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

١٥- وفي أعقاب مؤتمر لندن، اتخذت السلطات الصومالية والشركاء الدوليون العديد من التدابير الإيجابية للمضي قُدُماً في تنفيذ القرارات الرئيسية المتخذة في المؤتمر. وفي ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٧، عقد أول اجتماع لمنتدى النهج الأمني الشامل، والعمل جار على وضع نموذج اتحادي للعدالة. وقد اتخذت السلطات الصومالية بعض الخطوات المشجعة للمضي قدماً في عملية مراجعة الدستور؛ وعقب المشاورات التي جرت مع أصحاب المصلحة الرئيسيين، تقوم الحكومة الاتحادية حالياً بوضع اللمسات الأخيرة للانتهاء من العملية. وعلاوة على ذلك، وخلال شهر أيار/مايو ٢٠١٧، عقد ممثلون عن الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والشركاء الدوليين مشاورات في مقديشو ونيروبي بشأن خطة رئيسية أولية لإنجاز عملية مراجعة الدستور في غضون سنتين. وفي ما يتعلق بالانتخابات، تُنفّذ أعمال تقنية تدعمها الأمم المتحدة لاستحداث نماذج للتمثيل للاختيار بينها. ويجري إنشاء آلية لتنسيق المعونة لضمان تنفيذ أولويات خطة التنمية الوطنية على نطاق أوسع. وينبغي الحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي في جهود بناء السلام وبناء الدولة. وتشمل المهام الرئيسية المقبلة الأخرى وضع قانون انتخابي يحدد الإطار التشريعي بحلول نهاية عام ٢٠١٨، ومواءمة الاتفاق السياسي مع الولاية الدستورية للجنة الانتخابية الوطنية المستقلة لإجراء العملية الانتخابية.

١٦- ويتوقع الخبير المستقل أن تؤدي المشاورات إلى حل جميع المسائل العالقة بحيث يتم التقيد بتنفيذ الجدول الزمني الانتخابي للفترة ٢٠٢٠/٢٠٢١، وبالتالي تفادي التأخير الذي حصل في عام ٢٠١٦. ويمكن للمشاورات أن تشمل، في جملة أمور، التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بشأن المسائل الدستورية الرئيسية العالقة، مثل تقاسم السلطات بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء؛ وتحديد مركز مقديشو؛ والتوصل إلى حل نهائي للنزاعات القائمة بين الحكومة الاتحادية وصوماليلاند؛ وتعميق العملية الديمقراطية على المستوى الاتحادي والمستوى اللامركزي للولايات في ما يتعلق بوضع خريطة طريق لإرساء الديمقراطية لانتخابات عام ٢٠٢١ تكون مقبولة على نطاق واسع. وهناك أيضاً حاجة ملحة لضمان التمويل الكافي والمستدام من الجهات المانحة لعملية مراجعة الدستور والتحضير للانتخابات العامة، فضلاً عن التوزيع المنصف لأموال المانحين على الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء.

دال- التحديات

١٧- على الرغم من التطورات الإيجابية، طغت على الصومال حالة الجفاف التي دامت ثلاث سنوات وتسببت في أزمة إنسانية. فالجفاف أثر على أكثر من نصف السكان من حيث نقص الأغذية، ومعدل وفيات الأطفال، وسوء التغذية، وقضى على حوالي ٦٠ في المائة من الماشية، وتسبب في المعاناة الاقتصادية للسكان.

١٨- أما التحدي الرئيسي الآخر الذي لا يزال يواجه جهود بناء السلام وبناء الدولة، فيتمثل في التهديد الذي تشكله حركة الشباب، التي تواصل هجماتها المميتة على المدنيين وحملتها في قصف الأهداف المدنية، مثل الفنادق والأسواق. وقد ساعدت العمليات الناجحة التي اضطلع بها الجيش الوطني الصومالي وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال على استعادة بعض الأراضي التي كانت سابقاً تحت سيطرتها.

١٩- وفي ما يتعلق بالحالة الأمنية، فقد حررت قوات بعثة الاتحاد الأفريقي والجيش الوطني الصومالي أجزاء كبيرة من الأراضي الصومالية، وتم إحراز تقدم في تعزيز القيادة والسيطرة ضمن البعثة. وقد علم الخبير المستقل أنه، بسبب التطورات السياسية الأخيرة، يُرجح أن تركز حركة الشباب أنشطتها من الناحية التكتيكية على مقديشو، تعزيزاً لشن الهجمات الإرهابية، ولا سيما الهجمات على الأهداف السهلة، مثل الفنادق والأسواق. وبالإضافة إلى مهمة القضاء على حركة الشباب في العاصمة، من الأهمية بمكان توطيد الحالة الأمنية في جميع الولايات الإقليمية. ويشمل ذلك التخطيط لممر جوبا لتيسير تنفيذ التدابير العسكرية المتخذة ضد الجماعات المتطرفة، لأن حركة الشباب تتركز في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال.

هاء- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٠- إن الأحوال الاقتصادية في الصومال صعبة، ويواجه تقديم الخدمات الاجتماعية تحديات شديدة من حيث الموارد. فوفقاً لليونيسيف، يعيش ٤٣ في المائة من الصوماليين في فقر مدقع بأقل من دولار واحد يومياً[٢]. ويعتمد ٤,٧ ملايين نسمة على المساعدات الإنسانية. ويتمثل مصدر الدخل الرئيسي للسكان في تربية الماشية، الذي تضرر بشدة من الجفاف. ولا يلتحق بالمدارس سوى ٤٢ في المائة فقط من الأطفال، ولا يحصل على المياه النقية سوى ٤٥ في المائة من السكان، ولا يصل إلى المرافق الصحية المناسبة سوى ٢٥ في المائة منهم فقط. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد ٢٨٤ دولاراً، وهو خامس أدنى معدل في العالم. وتمثل التحويلات المالية من الصوماليين الذين يعيشون في الخارج ٣٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[٣]. إن وصف الحالة الإنسانية الوارد أدناه يقدم تفاصيل عن بعض التحديات التي تواجه الصوماليين.

(٢) يقدر عدد سكان الصومال بنحو ١٢,٣ مليون نسمة. انظر: www.unicef.org/somalia/SOM_media_fastfactsJune2016.pdf.

(٣) انظر A/HRC/33/64، الفقرة ٧٨، حيث قدر الخبير المستقل أن التحويلات المالية تمثل ١,٣ بليون دولار، أو أكثر قليلاً من المعونة الخارجية المقدمة من البلدان المانحة.

٢١- وتضطلع اليونيسيف ببرامج خاصة بصحة الطفل والأمومة المأمونة: التحصين ضد شلل الأطفال، وأنشطة الوقاية من الملاريا، وفحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه. وقد تم تحصين أكثر من مليوني طفل منذ تفشي مرض شلل الأطفال في أيار/مايو ٢٠١٣. وفي أيار/مايو ٢٠١٥، أعلن عن انتهاء تفشي المرض. وتغطي اليونيسيف بأنشطتها الإنسانية نحو ٢,٥ مليون شخص. وتدعم اليونيسيف ٧٠ في المائة من خدمات الرعاية الصحية الأولية وذلك بفضل المنح المقدمة من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا منذ عام ٢٠٠٢.

٢٢- وفي قطاع التعليم، تدعم اليونيسيف خمسة مجالات مواضيعية من أجل تعزيز نظام التعليم وتوفير التعليم الجيد، حتى بالنسبة لأشد الأطفال تهميشاً، من خلال التعليم النظامي، والتعليم الأساسي البديل، وتعليم الشباب، وتنمية المهارات، وتعزيز المؤسسات، والتعليم في حالات الطوارئ. وقد عادت مراكز التعليم الأساسي البديل بالفائدة على أكثر من ١٠ ٠٠٠ طفل من أطفال المجتمعات المحلية الرعوية الذين تجاوز عمرهم سن الدراسة.

٢٣- وقامت بعثة الاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة بتسليم الجامعة الوطنية الصومالية، التي كانت تشغلها وحدات بعثة الاتحاد الأفريقي سابقاً، إلى الحكومة الاتحادية، بعد الانتهاء من أعمال التجديد. وسوف يعزز ذلك الحق في التعليم العالي في الصومال.

واو- مجلس الأمن الوطني: حجر الأساس لبناء الدولة الاتحادية

٢٤- في ١٥ و١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، عقد المستشارون السياسيون والأمنيون لقادة الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء اجتماعاً دام يومين لمناقشة المسائل السياسية المتصلة بالهيكل الأمني الوطني للصومال. وقد اتفقت الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء، في جملة أمور، على إنشاء مجلس للأمن الوطني برئاسة رئيس الحكومة الاتحادية، ومجالس أمن إقليمية برئاسة رؤساء الولايات الاتحادية الأعضاء. واتُفق على أن يضم مجلس الأمن الوطني رئيس الوزراء، ووزراء الولايات للأمن الداخلي والشؤون الخارجية والداخلية والعدل والدفاع والمالية ومحافظ محافظة بادر. وسوف يضم أيضاً أعضاء تقنيين، وهم رؤساء أو مدراء من الجيش الوطني الصومالي ومستشارو الأمن الوطني. واتفاق ١٦ نيسان/أبريل، الذي أنشأ قوة أمنية ميسورة التكلفة واحترافية، يقدم إسهاماً كبيراً في إقامة رادع قوي في وجه انعدام الأمن والاستقرار، وبالتالي يشكل علامة فارقة في تاريخ الصومال سوف تؤدي إلى تحسين الهيكل الأمني الوطني.

رابعاً- التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات السابقة: التعاون مع آليات حقوق الإنسان

٢٥- خلال البعثة التي قام بها الخبير المستقل إلى الصومال، تواصل مع الحكومة لفهم الطريقة التي تعتزم السلطات الجديدة اتباعها في تنفيذ التوصيات السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان. واطلع على التحديات المواجهة في تنفيذ العديد من التوصيات المقدمة أثناء الاستعراضين الدوريين الشاملين في عامي ٢٠١١ و٢٠١٦ وتلك الواردة في تقاريره المقدمة إلى المجلس. وشملت

التحديات المواجهة في تنفيذ التوصيات نقص الموارد البشرية والمالية والمؤسسية على كل من المستوى الاتحادي ومستوى الولايات، مما أثر على إيصال السلع والخدمات إلى الشعب الصومالي. وواجه التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ردود فعل شديدة من بعض رجال الدين الإسلامي. أما تطبيق عقوبة الإعدام فلا يزال مستمراً على أسس دينية، وهو ما يتعارض مع التوصية المقدمة أثناء الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠١١ بأنه ينبغي للبلد فرض وقف اختياري لها. وحدثت تأخيرات في اعتماد التشريع المتعلق بالجرائم الجنسية على المستوى الاتحادي.

٢٦- وانعكست التحديات الحرجة التي تواجهها السلطات الجديدة في ميثاق الأمن الذي اعتمد في مؤتمر لندن (الفقرة ٢)، والذي نص على أنه، في حين أحرز تقدم في مجال بناء الدولة، فإن القدرات المؤسسية لا تزال ضعيفة في مجالات الحوكمة، والعدالة، وسيادة القانون، والأمن، وحقوق الإنسان، وتقديم الخدمات الأساسية. وظل انعدام الأمن حقيقة يومية ثابتة في حياة معظم السكان. ولا تزال هناك تحديات كثيرة، منها الجماعات الإرهابية، مثل حركة الشباب وداعش، التي لا تزال تشكل تهديداً للسلام والأمن؛ ولا تزال هناك حاجة إلى توسيع نطاق العمل على معالجة القضايا الدستورية وتسريع وتيرته، وإلى التوصل إلى تسوية راسخة على المستوى الاتحادي؛ ولم يحرز تقدم بالسرعة المتوخاة في إصلاح قطاع الأمن؛ ولا يزال خطر القرصنة قائماً.

٢٧- وتعتمد الوزيرة الاتحادية للمرأة وتنمية حقوق الإنسان على العمل الذي أنجزه سلفها بشأن مشروع قانون الجرائم الجنسية من أجل ضمان تقديم مشروع قانون جديد إلى البرلمان الاتحادي. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إعادة نظر في موقف الحكومة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتُجرى مشاورات مع جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم أعضاء البرلمان الاتحادي، لضمان تصديق الصومال على الاتفاقية على أسس تحظى بقبول المؤسسة الدينية.

٢٨- وأعرب كبار قادة الحكومة الاتحادية، بمن فيهم نائب رئيس الوزراء، عن التزام الحكومة باحترام سيادة القانون وإجراء الإصلاحات القانونية اللازمة لتعزيز حقوق الإنسان. وشملت أولويات الحكومة الجديدة إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان ولجنة للخدمات القضائية تتسمان بالفعالية وإجراء إصلاحات في قطاع الأمن والعدالة. والحكومة ملتزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، على النحو المكفول في الدستور الاتحادي الصومالي المؤقت.

٢٩- وشددت وزيرة المرأة وتنمية حقوق الإنسان على الحاجة إلى التعاون التقني وبناء القدرات على جميع المستويات؛ وقد منحت وزارتها الأولوية لإنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان تكون قادرة على العمل بشكل جيد وفعال، وهي تعمل حالياً على إنشائها، وذلك وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس). وعملت الحكومة على معالجة مسألة ازدواجية الجهود المبذولة وترشيد المهام الوزارية بهدف تعزيز التكامل. ودعت منظومة الأمم المتحدة إلى التنسيق الفعال مع الوزارات في أعمالها.

٣٠- وتشكل مسألة توفر القدرات في جميع الوزارات مصدر قلق بالغ. ويرى الخبير المستقل أن الوفاء بالالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي بدعم الصومال في الوقت الحالي أمر بالغ الأهمية.

خامساً- حرية التعبير

٣١- لا تزال الحكومة الجديدة تواجه تحديات في ما يتعلق بممارسة حرية التعبير والرأي، لا سيما بسبب القانون الخاص بوسائط الإعلام لعام ٢٠١٦. وتعتبر السلامة والأمن من الشواغل الرئيسية بالنسبة للصحفيين العاملين في الصومال. فبعد عام من بدء سريان القانون، لم تبدأ لجنة وسائط الإعلام بعد أعمالها. وبالتالي فإن الخلافات القائمة بين الحكومة والعاملين في وسائط الإعلام، والتي تنبغي معالجتها بموجب المادة ١٥ من قانون وسائط الإعلام، لا تزال دون حل بسبب عدم إنشاء لجنة وسائط الإعلام.

٣٢- واطلع الخبير المستقل على حالات احتجاز دون محاكمة، وأعمال وحشية من جانب الشرطة، وتخويف للصحفيين، وحالة انعدام الأمن الشاملة التي يعيش في ظلها الصحفيون، وبيئة العمل العدائية، وغير ذلك من انتهاكات الحق في حرية التعبير وحقوق وسائط الإعلام في جميع أنحاء الصومال. وبين آب/أغسطس ٢٠١٦ وشباط/فبراير ٢٠١٧، أُبلغ الخبير المستقل بأنه قد تم اعتقال ٥٥ صحفياً بصورة تعسفية واحتجازهم بصورة غير قانونية، وأنه تم إغلاق خمسة منافذ إعلامية. ومن أصل الانتهاكات البالغ عددها ٥٥ انتهاكاً، جرى ٢٦ منها في صوماليلاند، و١٤ في إدارة الصومال الجنوبية الغربية المؤقتة، و٧ في مقديشو، و٤ في جوبالاند، و٣ في هيرشابل، و١ في غالمودوغ. وتم الإفراج عن غالبية المحتجزين دون توجيه التهم إليهم أو، عندما وجهت إليهم التهم، تم إسقاطها لانعدام الأدلة. وقد قتلت حركة الشباب نحو ٢٢ صحفياً وأصابت ٢٥ آخرين بجراح أثناء تأديتهم لعملهم. والعديد من المشاكل والاعتداءات التي يتعرض لها الصحفيون ناجم عن نشرهم لمسائل تتعلق بالأمن والفساد والسياسة.

٣٣- وأبلغت قيادة الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين الخبير المستقل بأن انتهاكات حرية التعبير قد تواصلت خلال الفترة ٢٠١٦/٢٠١٧. ويورد التقرير السنوي للاتحاد الوطني لعام ٢٠١٦ تفاصيل عن نحو ٢٠ حالة انتهاك مسجلة منذ استلام القيادة الجديدة للسلطة، بما في ذلك قتل الصحفيَين سغال سلد عثمان في حزيران/يونيه ٢٠١٦ وعبد العزيز محمد علي (حاجي) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، على يد رجال مسلحين مجهولي الهوية.

٣٤- أما حالات الاعتقال التعسفي والاحتجاز غير القانوني، البالغ عددها ٢٦ حالة، التي وقعت في صوماليلاند فتتعلق بـ ١٩ صحفياً، ومدافعٍ واحدٍ عن حقوق الإنسان، ومدون واحد، وشاعرين، و٣ سياسيين. وقد أفرج عن معظم الصحفيين دون توجيه التهم إليهم قبل مثولهم أمام المحكمة، أو أسقطت المحاكم التهم عنهم لعدم كفاية الأدلة.

٣٥- وشدد نائب رئيس الوزراء على الحاجة إلى تدريب الصحفيين الصوماليين، ولا سيما الصحفيين المحققين، حتى يتمكنوا من التحقيق في قضايا الفساد. وقال إنه يرى أن الصحافة التحقيقية تعزز مساءلة الحكومة لأنها تقدم الأدلة التي يمكن للحكومة استخدامها في مكافحة الفساد. وشدد على ضرورة تمسك الصحفيين بقيم الصحافة الأخلاقية والمهنية.

٣٦- وأكد وزير الإعلام على أن أولويته تتمثل في ضمان حرية التعبير. وأفاد بأن الحكومة وممثلي وسائط الإعلام قد توصلا إلى اتفاق بشأن تنفيذ قانون وسائط الإعلام أثناء مشاورات عقدت في أيار/مايو ٢٠١٧. وذكر كذلك أن الحكومة الجديدة تعارض الاعتقال التعسفي للصحفيين، وإن لزم القيام بأي اعتقال فينبغي أن تضطلع به الشرطة الصومالية، وليس جهاز

المخابرات والأمن الوطني، وأنه ينبغي، إضافة إلى ذلك، أن تستشير وزارة العدل وزارة الإعلام قبل القيام بأي اعتقال.

٣٧- ولا تزال مسألة نُقلت إلى علم الخبير المستقل في عام ٢٠١٦ تثير القلق (انظر A/HRC/33/64، الفقرات ٦٠-٦٣). فقد علم الخبير المستقل بأن وجود كتلتين داخل الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين، والذي قدمت بشأنه شكوى ضد الصومال أمام منظمة العمل الدولية، لا يزال يشكل نقطة خلاف بين الحكومة والأمين العام السابق للاتحاد، عمر فاروق عثمان. فقد واصل السيد عثمان الاعتراض على شرعية القيادة الحالية للاتحاد رغم الانتخابات التي أجريت في الاتحاد في عام ٢٠١٦، التي ادعى أنه تم التلاعب فيها من قبل الحكومة من أجل الإطاحة به. وبدعم من الاتحاد الدولي لنقابات العمال، قدم السيد عثمان شكوى أمام المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية، بوصفه عضواً في اتحاد النقابات الصومالية. وقد حكمت المحكمة الإدارية لصالحه.

٣٨- وشكك وزير العمل في ذلك القرار أثناء مؤتمر العمل الدولي في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بحجة أنه يُساء استخدام النظام الدولي لخدمة مصالح شخص واحد. ويقترح الخبير المستقل الاستعانة بمساعيه الحميدة ونواياه الحسنة في التوسط بين الطرفين، لأنه يعتقد أن هناك مسائل أساسية ينبغي لكلا الجانبين معالجتها بطريقة هادئة. فهذه حالة نمطية تتطلب إيجاد حل صومالي لمشكلة صومالية، دون المساس بالحقوق الأساسية للفرد أو دور الدولة في ضمان تلك الحقوق.

٣٩- وأكدت الحكومة الاتحادية الجديدة للخبير المستقل التزامها واستعدادها للعمل مع أصحاب وسائط الإعلام والصحفيين لإعادة النظر في قانون وسائط الإعلام الاتحادي لعام ٢٠١٦ وتعديله. وهي عازمة على معالجة الشواغل التي أعربت عنها نقابات الصحفيين والعاملون في وسائط الإعلام من خلال ضمان أن تقوم الشرطة، وليس جهاز الاستخبارات والأمن الوطني، بالتحقيق في جميع مزاعم سوء التصرف من جانب العاملين في وسائط الإعلام.

سادساً- تعزيز مؤسسات العدالة وسيادة القانون

٤٠- أورد الخبير المستقل، في تقريره المقدم إلى المجلس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، بأن الحكومة الاتحادية ملتزمة بتحسين حالة حقوق الإنسان في البلد عن طريق توظيف مستشارين في مجال حقوق الإنسان في كل وزارة، وفي جهاز الاستخبارات والأمن الوطني والشرطة والجيش (انظر A/HRC/33/64، الفقرة ٤٧). ومع ذلك، لم يتحقق سوى تقدم ضئيل في ذلك الصدد. وأُبلغ الخبير المستقل بأن هناك حاجة ماسة إلى بناء قدرات المهنيين العاملين في مجال العدالة وسيادة القانون.

٤١- وعلم الخبير المستقل أن الحكومة، بدعم من المانحين، تضطلع ببناء مجمع للمحكمة في مقديشو، سوف يضم المحاكم، والمباني الخاصة بالشرطة، والسجون، وأماكن إقامة القضاة من أجل ضمان قدر أكبر من الأمن وتيسير تقديم الخدمات في مجال إقامة العدل.

٤٢- وبالمثل، أوضح رئيس القضاة أن التقيد بالالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان يعتمد على مؤسسات سيادة القانون، ولا سيما المؤسسات القضائية المسؤولة عن مساعدة الحكومة على

الوفاء بتلك الالتزامات. وتساءل عن كيفية إعمال الأجيال الثلاثة لحقوق الإنسان، نظراً لكون القدرات المحدودة للمؤسسات تدفع الناس إلى اللجوء إلى الآليات التقليدية لتسوية المنازعات.

٤٣- ويرى رئيس القضاة أن الوصول إلى العدالة يجب أن يكون متاحاً وميسور التكلفة لجميع المواطنين الصوماليين، بمعنى أنه يجب إنشاء المؤسسات القضائية وتدريب القضاة والمحامين في جميع أنحاء البلد. وسلط الضوء على التحديات التي تواجه النظام، بما فيها عدم وجود صلات مؤسسية بين المحاكم الإقليمية والاتحادية. ففي بعض الولايات الإقليمية، تعتبر محاكم الاستئناف هي المحاكم العليا، بينما توجد في ولايات أخرى محاكم عليا ومحكمة استئناف. وقد خلقت تلك الحالة اختلالاً ضمن النظام القضائي الصومالي، وحُرم الناس في بعض أنحاء البلد من اللجوء إلى العدالة.

٤٤- واستناداً إلى ذلك، يحث الخبير المستقل السلطات الصومالية على كفالة التنفيذ السريع للبيان الصادر عن مؤتمر لندن الذي يدعو، في جملة أمور، إلى إجراء إصلاحات في قطاع العدل. ويرى الخبير المستقل أنه يتعين على المجتمع الدولي التركيز بشكل كبير على المؤسسات والعمليات العسكرية والمتصلة بالأمن والاستثمار فيها. وهو يقترح، نظراً لكون الصومال تنتقل من دولة منكوبة بالصراع إلى دولة ديمقراطية، ضرورة تعزيز مؤسسات إرساء الديمقراطية وسيادة القانون من خلال تخصيص الموارد بشكل منصف ومتناسب لجميع المؤسسات التي تشكل أساس النظام الديمقراطي، مثل السلطة القضائية، والمجتمع المدني، وقوة شرطة مدنية احترافية ودوائر إصلاحية احترافية.

٤٥- وذكر المدعي العام أن المحكمة العسكرية تنظر حالياً في القضايا المتعلقة بالإرهاب فقط، نظراً لكون حركة الشباب لا تزال تعتبر العدو الرئيسي للاستقرار في البلد. والمحاكمات العسكرية قصيرة وتدوم سبعة أيام فقط وفقاً للقانون العسكري، على العكس من المحاكمات المدنية. ولدى الصومال محكمتين عسكريتين، واحدة لزمن الحرب وأخرى لزمن السلم. وقد واصلت الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء ممارسة المحاكم العسكرية للولاية القضائية في سياق مكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة بالمجال العسكري.

٤٦- وأفاد المدعي العام أن عمليات الإعدام لم تعد تنفذ علناً، ما لم يمنح وزير العدل الإذن بذلك. وتعمل الحكومة مع الولايات الإقليمية من أجل إنفاذ تلك القاعدة. وفي حين أن هناك حالياً ٨٢ قضية صدرت فيها أحكام بالإعدام، فإن المدعي العام يعمل على فرض عقوبات بديلة وعلى التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. غير أن الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة في الصومال أفاد بصدور ٢٧ حكماً بالإعدام في بونتلاند وحدها في عام ٢٠١٧.

٤٧- لكن وزير العدل قال إنه في حين أن النظام القضائي يعمل بشكل جيد في الظروف العادية، فإن حقوق الإنسان لا تحترم بشكل ملائم في الأوقات التي تتواتر فيها الهجمات المسلحة والإرهاب. وحث الخبير المستقل والمجلس على الاعتراف بأن الصومال هي في حالة الحرب، وأن الاحترام الكامل لسيادة القانون هي عملية متواصلة. وشدد على أن حقوق الإنسان مكرسة في الدستور. وأكد الوزير على أهمية إنشاء محكمة دستورية في الصومال من أجل تسوية المنازعات بين الدولة الاتحادية والولايات الإقليمية. وأضاف أنها ستكون أساسية

أيضاً لتحقيق الاستقرار في البلد وستسهم في قدرة الدولة على احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. وطلب الدعم بالموارد البشرية والمادية، في جملة أمور منها تدريب القضاة وإنشاء الهياكل الأساسية للمحاكم.

٤٨- وقال إن وزارة العدل تقوم بمراجعة للقوانين القائمة، وتتصدى للفساد من خلال صياغة قانونٍ لمكافحة الفساد وتدريب المهنيين القضائيين. وتابع قائلاً إن ثمة حاجة إلى إنشاء مكتبات قانونية، وهو ما من شأنه أن يسهم في التوعية العامة بحقوق الإنسان وتحقيق التزام الحكومة باحترام حقوق الإنسان وضمان استقلالية السلطة القضائية. وفي حين أجريت دورات تدريبية وحلقات عمل عديدة بشأن نظام العدالة التقليدية، لكنها في ما يبدو لم تفض إلى نتائج إيجابية حتى تاريخه. وأفاد الوزير أنه كان يفضل تخصيص الموارد لبناء النظام القضائي الرسمي أو تعزيزه.

٤٩- وقال وزير العدل إنه كان من الأفضل تمكين المهنيين المختصين في نظام العدالة التقليدية، الحير، الذين يعملون حالياً في بعض الوزارات، لجعلهم قادرين على النظر في حالات العنف الجنسي والجنساني. واستناداً إلى تجربته الخاصة كمحامٍ في مجال حقوق الإنسان ومدافعٍ عن حقوق الإنسان، فإنه يقدّر أهمية ترجمة مبادئ حقوق الإنسان لتتطابق مع الحقيقة على أرض الواقع.

سابعاً- الحالة الإنسانية

٥٠- على الرغم من التقدم المحرز على الصعيد السياسي، فإن ثمة حالة إنسانية حادة في الصومال تقتضي اهتماماً عاجلاً لإنقاذ حياة الملايين من المستضعفين. ففي الوقت الراهن، يحتاج نحو ثلث السكان إلى مساعدة فورية في مجال الأمن الغذائي وسبل كسب العيش. وأكثر من ٧٠ في المائة من هؤلاء يقطنون المنطقة الجنوبية الوسطى المنكوبة بالصراع حيث تنشط حركة الشباب وحيث إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية محدودة بسبب انعدام الأمن. ويعاني ما يناهز ٣٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد[٤]. وقد بدأ موسم أمطار غو لعام ٢٠١٧ في وقت متأخر عن المعتاد، وحتى الآن، كانت نسبة تساقط الأمطار أقل من المتوسط في جميع المناطق، باستثناء المنطقة الشمالية الشرقية حيث النسبة قريبة من المتوسط، وذلك استناداً إلى نظام إدارة معلومات المياه والأراضي في الصومال التابع لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. ووفقاً لليونيسيف، هناك نحو ٤ ملايين طفل بأمس الحاجة إلى المساعدة[٥]. وهناك نحو ٩٠٠ ٠٠٠ طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. ومن المرجح أن يصل المجموع النهائي إلى أكثر من ١,٤ مليون طفل، بمن فيهم نحو ٢٧٥ ٠٠٠ طفل قد عانوا أو سيعانون من سوء التغذية الحاد الفتاك في عام ٢٠١٧.

٥١- وبغية الاستجابة للاحتياجات المتنامية، قامت السلطات الصومالية، بدعم من الفريق القطري للعمل الإنساني، بتحويل العمليات من عمليات للتصدي للجفاف إلى عمليات للوقاية من المجاعة. وينعكس هذا التحول في الخطة التنفيذية للوقاية من المجاعة، الصادرة في منتصف شباط/فبراير ٢٠١٧، التي تسعى إلى الحصول على ٨٢٥ مليون دولار لإيصالها إلى ٥,٥ ملايين

(٤) انظر: http://www.unocha.org/somalia و www.unicef.org/somalia.

(٥) انظر: www.unicef.org/somalia/SOM_sitrep_6_15May2017.pdf.

شخص بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠١٧. وتعكس الصيغة المنقحة لخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٧ تمديد الاستجابة المعززة حتى نهاية السنة، نظراً لاحتمال أن يكون مستوى أمطار موسم غو أقل من المعتاد. وتسعى الصيغة المنقحة لخطة الاستجابة إلى الحصول على ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧ لمواصلة زيادة تقديم المساعدة اللازمة لإنقاذ حياة هؤلاء السكان البالغ عددهم ٥,٥ ملايين نسمة. وقد تم بالفعل إتاحة مبلغ ٦٧٢ مليون دولار منذ بداية العام، ولكن لا يزال هناك نقص بمبلغ ٨٧٥ مليون دولار للفترة المتبقية من السنة. وعلى الرغم من السخاء غير المسبوق، فإن المساهمات والتعهدات المبكرة من الجهات المانحة تحتاج أن تُزاد مرة أخرى وأن تستمر حتى نهاية العام. فمن المرجح أن تستمر الاحتياجات الإنسانية الشاملة حتى نهاية عام ٢٠١٧. ويثني الخبير المستقل على حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتعهدها بتقديم التمويل اللازم للبلدان المتضررة من الجفاف، بما فيها الصومال، وهو ما سيسهم بشكل كبير في تلبية الاحتياجات الإنسانية في هذا الوقت الحرج.

٥٢- وقد أدى الجفاف إلى تشريد أعداد هائلة من الناس؛ فقد نزح ٠٠٠ ٧١٤ شخص منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، إضافة إلى ١,١ مليون شخص كانوا قد شردوا داخلياً في السابق. وذلك العدد يشمل ٠٠٠ ١٥٨ شخص في بايدوا، و٠٠٠ ١٥٤ شخص في مقديشو، وهم من شُرِّدوا منذ بداية الأزمة. وقد أفادت التقارير بأن جميع مخيمات المشردين داخلياً تفتقر إلى المأوى الملائم والمواد غير الغذائية الحرجة. والحالة العامة في صوماليلاند أفضل بكثير من الأجزاء الأخرى من الصومال. وقد استقبلت صوماليلاند اللاجئين الفارين من النزاع في اليمن، فضلاً عن المشردين داخلياً من المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال، وذلك بفضل ما تتمتع به من سلام نسبي.

٥٣- ومع استمرار الجفاف، يتزايد عدد الصوماليين الذين يعبرون الحدود. فمنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، بلغ عدد الصوماليين الذين وصلوا إلى إثيوبيا ٧٦٨ ٤ شخصاً وإلى كينيا ٠٠٠ ٢ شخص. والحصول على الخدمات الأساسية، مثل الصحة والمياه والمرافق الصحية والغذاء، أمر حاسم الأهمية بالنسبة لهم. فالجفاف يحول دون حصولهم على تلك الخدمات الأساسية الحاسمة ويضر إضراراً كبيراً بالتعليم وحماية الأطفال. فعدد الأطفال المتسربين من المدارس في تزايد مستمر نظراً لاعتماد الأسر على استراتيجيات التكيف السلبية، بما في ذلك استخدام الأطفال في البحث عن الماء والغذاء.

٥٤- ومع زيادة التشرد الداخلي والإخلاء القسري، تشتد الشواغل المتعلقة بالحماية. فالعنف الجنساني يتفشى بكثرة، ويطال في الغالب النساء والفتيات. ووفقاً للمجموعة الفرعية المعنية بالعنف الجنساني التابعة لبعثة الأمم المتحدة، تم الإبلاغ عما مجموعه ٢٠٠ ٣ حالة عنف جنساني في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ إلى آذار/مارس ٢٠١٧ في المناطق المتضررة من الجفاف، ويقدر أن تكون الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير.

٥٥- ويثني الخبير المستقل على المبعوثة الخاصة للحكومة الاتحادية المعنية بحقوق الأطفال والمهاجرين، مريم ياسين هاغي يوسف (وهي أيضاً المنسقة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم)، لما مارسته من ضغط لكسب التأييد لصالح المهاجرين، واللاجئين المحاصرين في ليبيا واليمن، والعائدين من اليمن. فقد أبلغت الخبير المستقل عن محنة الكثير من المواطنين الصوماليين الذين، في سياق محاولتهم الهجرة إلى أوروبا، تم الاتجار بهم وتقطعت بهم السبل في بلدان العبور،

مثل مصر وليبيا، حيث يعيشون في ظروف شبيهة بالرق تحت سيطرة المتاجرين بالبشر. وقد تم اغتصاب النساء الصوماليات وتعذيبهن وقسرهن على الاسترقاق الجنسي. ويقال إن مجموعة من الشباب الصوماليين المهاجرين الذين اعتقلوا وعذبوا في مصر تم الإفراج عنهم وترحيلهم بعد أن دفعت أسرهم مبالغ لقوات الأمن المصرية. وقد وضع الخبير المستقل المبعوثة الخاصة على صلة بالمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين حتى توجه انتباهه إلى حالة المهاجرين الصوماليين.

٥٦- وأبلغت المبعوثة الخاصة الخبير المستقل أيضاً بمسألة ترحيل المواطنين الصوماليين من البلدان الأوروبية والولايات المتحدة، وهو ما قد يعرض حياتهم للخطر. ونصحت الخبير المستقل بضرورة ألا تتم إعادتهم إلى الصومال، على سبيل المثال في القضايا المتعلقة بالمسائل الجنائية، إلا بعد التشاور مع الحكومة الاتحادية وأن تؤخذ في الاعتبار قدرة الحكومة الاتحادية على معالجة تلك القضايا.

ثامناً- حقوق المرأة ودور الحير والشيوخ التقليديين في الحوكمة وإقامة العدل

٥٧- أعرب الخبير المستقل في تقاريره السابقة إلى المجلس عن القلق إزاء حالة حقوق المرأة في الصومال، في ما يتصل بحرمانها من الحق في اللجوء إلى العدالة، ولا سيما حماية حقوق المرأة في سياق ضعف مؤسسات العدالة. واقترح الخبير المستقل عقد مؤتمر بشأن العنف الجنسي والجنساني والتدابير المتخذة في مجال العدالة في الصومال، مع التركيز بوجه خاص على دور نظام العدالة التقليدية، الحير. وفي أيار/مايو ٢٠١٦ وآذار/مارس ٢٠١٧، أجرى الخبير المستقل مشاورات مستفيضة مع سلطات الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء والوكالات الدولية والشركاء من المجتمع المدني في بايدوا وجنيف وكيسمايو ومقديشو ونيروبي بشأن ضرورة عقد مؤتمر من هذا القبيل. وأجرى الخبير المستقل مزيداً من المشاورات مع سلطات الحكومة الاتحادية الجديدة في مقديشو ومع السلطات الحكومية في ولايتي بونتلاند وصوماليلاند.

٥٨- وفي أعقاب المشاورات، أصبح من الواضح وجود آراء متباينة إزاء الحير، نظام التسوية التقليدية للمنازعات. فهنالك من يرفضونه باعتباره بالياً، عفا عليه الزمن، وأبوي، ويعتقدون أنه لا يسمح للنساء ضحايا العنف الجنسي والجنساني بالمشاركة في عملية الوصول إلى وسائل الانتصاف. ويرى آخرون أن الزعماء التقليديين والشيوخ وجدوا أنفسهم دون قصد يتعاملون مع حالات العنف الجنسي والجنساني عندما انهارت الدولة. وكان هناك اتفاق بالإجماع على أنه، حتى يتمكن نظام العدل الرسمي من معالجة مثل تلك الحالات، يجب وضع بعض الشروط الأساسية اللازمة، بما في ذلك بناء القدرات، وإصلاح نظام العدالة الحالي، وتعزيز القدرات الأخرى ذات الصلة ببناء المؤسسات. وهناك حاجة أيضاً إلى إقامة نظام لإحالة القضايا الجنائية التي تنطوي على عنف جنسي وجنساني إلى نظام العدالة الرسمي. وقد أنشئت وحدة معنية بالعنف الجنسي والجنساني ضمن مكتب المدعي العام، وأحرزت بعض التقدم على الرغم من قدراتها المحدودة. وتوجد ثغرات قانونية في مجال حماية حقوق المرأة في الصومال لها صلة بالثقافة والتقاليد. فضعف الإطار القانوني ودور الدين في تفسير حقوق المرأة يشكلان تحدياً خطيراً أمام المدافعين عن حقوق المرأة. ولا بد من معالجة هذه الشواغل.

٥٩- ويوجد توافق واسع في الآراء بين العديد من أصحاب المصلحة الذين تم التشاور معهم بأن المؤتمر المقترح يمكن أن يساعد في إطلاق عملية الحوار بين فئات الشعب الصومالي. ويمكن أن يشمل ذلك محادثات مع النساء أنفسهن، والزعماء التقليديين والشيوخ، والفقهاء المسلمين، والقضاة، وأعضاء البرلمان الاتحادي، والمسؤولين الحكوميين على مستوى الاتحاد والولايات، بشأن الحاجة إلى توفير المساعدة القانونية وإمكانية الوصول إلى العدالة، وتأطير دور الزعماء التقليديين، والإصلاح الشامل لنظامي العدالة التقليدي والرسمي. وتم الاتفاق على أنه، في حال لم يتم تعزيز نظام العدالة الرسمي، يمكن للزعماء التقليديين مواصلة البت في حالات العنف الجنسي والجنساني، التي لا تندرج ضمن المجال التقليدي لتدخلهم. أما حالات الاغتصاب الجماعي فيفصل فيها الشيوخ التقليديون بشكل رئيسي، مع عدم منح الضحايا حق الانتصاف، وإن كان يمكن الحفاظ على شرف الأسرة من خلال دفع دية (تعويض) من الجمال إلى الأسرة. وعلى الرغم من جوانب الضعف المتأصلة في النظام التقليدي، فإن بعض الناس يفضلون اللجوء إليه لأنه يبت في الحالات التي تنطوي على انتهاكات لحقوق المرأة على وجه السرعة. وأسر الضحايا غير ملزمة بدفع أي شيء للشيوخ من أجل النظر في القضية. وينبغي إصلاح نظام العدالة لتيسير الوصول إليه وجعله ميسور التكلفة. وثمة توافق في الآراء آخذ في الظهور بشأن ضرورة إحالة حالات العنف الجنسي والجنساني إلى نظام العدالة الرسمي، مع السماح للآليات التقليدية لتسوية المنازعات بمعالجة المنازعات المتعلقة بالرعي والمياه وسرقة الجمال والمسائل الاجتماعية الأخرى.

٦٠- وعلى المستوى الاتحادي، اعتمدت سياسة بشأن التسوية التقليدية للمنازعات في عام ٢٠١٦. وقد استندت إلى الدور الهام والحيوي الذي يؤديه نظام العدالة التقليدية في المجتمعات المحلية الصومالية في صون السلم والوئام واستعادتهما. ويقدر أن ٩٠ في المائة من المنازعات في الصومال تحل عن طريق الآليات العرفية لتسوية المنازعات. فتلك الآليات مهمة لأنها قريبة من الناس، فقد عرفوا وفهموا إجراءاتها وقواعدها طيلة قرون، وهي تنطوي على عملية شفافة في اتخاذ القرارات تشارك فيها المجتمعات المحلية. وتتم تسوية المنازعات وفقاً لممارسات وأعراف ثقافية سارية في المجتمع المحلي المعني. وعلى النقيض من نظام العدالة الرسمي، فإن الآليات العرفية لتسوية المنازعات لا تتقيد بأي قواعد مكتوبة.

٦١- وتضطلع بعثة الأمم المتحدة بدور قيادي في عملية الإصلاح. ويمكن للمؤتمر المقترح الاستفادة من نتائج المنتدى التشاوري الذي نظمته بعثة الأمم المتحدة في ١٥ أيار/مايو ٢٠١٧ بهدف زيادة التعاون بين الآليات التقليدية لتسوية المنازعات ونظام العدالة الرسمي في جوبالاند. وكان الهدف الرئيسي من تلك المشاورة هو تقييم وتحسين الصلات والتنسيق بين أصحاب المصلحة في نظام العدالة الرسمي وأصحاب المصلحة في نظام العدالة غير الرسمي التقليدي في ما يتعلق بالامتثال لمعايير حقوق الإنسان.

٦٢- ويضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإنشاء نموذج متنقل لنظام المحاكم للتصدي لحالة نقص المحاكم في المناطق الريفية. ويتزايد استخدام المحاكم المتنقلة لإزالة الحاجة إلى قيام الزعماء التقليديين بمعالجة قضايا ينبغي أن تندرج ضمن اختصاص المحاكم العادية. وتجري إحالة القضايا التي لا يمكن حلها عن طريق الزعماء التقليديين إلى المحاكم الحديثة. وقد أبلغ الفريق

المعني بسيادة القانون والمؤسسات الأمنية التابع لبعثة الأمم المتحدة الخبير المستقل بالتدريب الجاري للزعماء التقليديين في ذلك المجال.

٦٣- وستشمل نتائج المؤتمر، في جملة أمور، إزالة الممارسات السلبية من نظام الحير؛ والمواءمة بين الممارسات الجيدة في جميع أنحاء الصومال؛ وتحديد الأدوار الإيجابية التي يمكن أن يقوم بها الزعماء التقليديون في مجال حماية المرأة؛ وإحالة القضايا إلى النظام الرسمي؛ ودور الشيوخ في نقل القيم التقليدية إلى الشباب؛ والتوعية بحقوق المرأة التي تكفلها الشريعة؛ وأوجه التوافق بين نظام الحير والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ألف- بونتلاند

٦٤- خلال الزيارة التي قام بها الخبير المستقل إلى بونتلاند، سعى إلى الاستفادة من خبرة المنطقة في وضع التشريعات المتصلة بالعنف الجنسي والجنساني وفي اتخاذ التدابير للمواءمة بين نظامي العدالة التقليدي والرسمي؛ وسعى إلى تحديد ما إذا كان من الممكن محاكاة تلك التجارب من جانب الحكومة الاتحادية والولايات الأخرى في الاتحاد. وعقد الخبير المستقل اجتماعات مع نائب رئيس بونتلاند، ووزراء الداخلية والشؤون الدينية ووزيرة شؤون المرأة وتنمية الأسرة.

٦٥- واجتمع الخبير المستقل أيضاً بممثلي منظمات المجتمع المدني الذين أطلعوه على افتقار أفراد قبائل الأقليات إلى الحماية عموماً، والنساء ضحايا الاغتصاب من تلك القبائل خصوصاً. وأبلغ الخبير المستقل عن قضية زُعم فيها قيام أحد أفراد الشرطة في بونتلاند بعملية اغتصاب، ويقوم الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة بالنظر في القضية. ويقوم المدافع عن حقوق الإنسان في بونتلاند ورابطة أقليات بونتلاند بقيادة جهود الدعوة من أجل الاعتراف بحقوق الأقليات في بونتلاند.

٦٦- وأوضحت وزيرة شؤون المرأة وتنمية الأسرة في بونتلاند أن الحكومة قد اتخذت التدابير لحماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني، ووصفت التقدم المحرز في توفير الحماية لهن. وأضافت أن وزارتها ما فتئت تعمل على القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال إشراك المجتمعات المحلية. وقد صدرت فتوى مشتركة في عام ٢٠١٤ عن القيادات الدينية في بونتلاند وفقهاء سودانيين، أُعلن فيها أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث غير منصوص عليه في الشريعة الإسلامية. وأعقب الفتوى صدور مرسوم في بونتلاند في آذار/مارس ٢٠١٤ يعلن الحظر الكامل لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

٦٧- وفي عام ٢٠١٥، اعتمدت بونتلاند قانون الاغتصاب لبونتلاند، الذي مكّن من البت في قضايا الاغتصاب في المحاكم الرسمية. وينص الفصل ١٩ من قانون الاغتصاب، الذي يتناول المهام الخاصة بسلطات الادعاء العام عندما يكون الشخص متهماً بارتكاب جريمة جنسية، على أن يكون من يتخذ القرار بمقاضاة مرتكب الجريمة الجنسية أو أي جريمة بموجب ذلك القانون هو المدعي العام، وليس صاحب الشكوى، وأن لا ينطبق قانون العقوبات الصومالي على حالات الاغتصاب. وينص أيضاً على أنه يجوز لسلطات الادعاء العام إنشاء وحدات متخصصة يعمل فيها مدّعون عامون متخصصون في قضايا الجرائم الجنسية. وفي جميع المراحل ذات الصلة من الإجراءات القانونية، مطلوب من سلطات الادعاء العام منع الشيوخ التقليديين أو أي سلطة أخرى أو شخص آخر من اتخاذ أي تدابير للبت في أي جرم منصوص عليه في

القانون باستخدام الآلية التقليدية لتسوية المنازعات أو أي آلية غير رسمية أخرى. وبذلك يكون القانون قد ألغى سلطة الشيوخ التقليديين والأسر في البت في قضايا الاغتصاب من خلال الآليات التقليدية.

٦٨- ولم ينفذ قانون الاغتصاب بفعالية بعد بسبب عدم تدريب القضاة والموظفين القضائيين في المحاكم الرسمية، الذين لا يزالون يستندون إلى الشريعة الإسلامية عندما يكون التشريع الرسمي غير كافٍ. وحالة الاغتصاب الجماعي من قبل الشباب في بونتلاند التي انتشرت أخبارها على نطاق واسع تدل على أن النظام التقليدي لا يزال له تأثير. غير أنه ينبغي أن يُسجل أن القضية المذكورة سُحبت من يد الشيوخ التقليديين وبتت فيها المحاكم الرسمية وفقاً للشريعة الإسلامية.

٦٩- وأُبلغ الخبير المستقل بمسألة الافتقار إلى القدرات البشرية والمالية على السواء، ومسألة وجود نظم متعددة للعدالة ومشكلة المواءمة بينها. وأشارت وزيرة شؤون المرأة وتنمية الأسرة إلى أهمية التوعية بالقوانين والسياسات من خلال ترجمتها إلى اللغات المتاحة لعامة الناس ونشر المعلومات داخل المجتمعات المحلية.

٧٠- ويشيد الخبير المستقل بحكومة بونتلاند لاعتمادها قانون الجرائم الجنسية في عام ٢٠١٦، وهو الأول من نوعه في الصومال، ولجهودها الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق المرأة عن طريق وزارة شؤون المرأة وتنمية الأسرة والمكاتب المعنية بشؤون المرأة الملحقة بالوزارات والإدارات الحكومية الأخرى. وتعمل الوزارة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان بوصفها عضواً في الفريق العامل المعني بالعنف الجنساني، في حين تضطلع وزارة العدل والشؤون الدينية بالأنشطة الرامية إلى القضاء التام على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو بترها في بونتلاند، إلى جانب أنشطة التوعية التي تدعمها اليونيسيف.

باء- صوماليلاند

٧١- التقى الخبير المستقل برئيس القضاة في صوماليلاند، ووزير شؤون اللاجئين والتأهيل، وكبار المسؤولين في وزارة العدل ومكتب المدعي العام. والتقى أيضاً برئيس لجنة حقوق الإنسان في صوماليلاند، وممثلي المجتمع المدني، والزعماء التقليديين، والفقهاء المسلمين لمناقشة الحالة العامة لحقوق الإنسان في صوماليلاند. ويلاحظ أن الحالة الأمنية وحالة حقوق الإنسان في صوماليلاند أفضل مما هي عليه في المنطقة الجنوبية الوسطى من الصومال.

٧٢- وكما هو الحال في سائر أنحاء الصومال، فإن النظام القانوني في صوماليلاند يستند إلى الشريعة الإسلامية وإلى دستور يكفل الحريات الأساسية. وأوضح الخبير المستقل لمحاوريه أهداف بعثته، لا سيما تركيزه على دور نظام العدالة التقليدية، الحير، وعلى حماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني.

٧٣- لقد تمكنت صوماليلاند من احتواء التهديدات التي تمثلها حركة الشباب، مما جعلها المنطقة الأكثر أمناً في الصومال. وقد أعرب المسؤولون في صوماليلاند عن شعورهم بالإحباط لعدم الاعتراف بصوماليلاند كدولة مستقلة، الأمر الذي يؤثر سلباً على الحكومة بسبب نقص الموارد المقدمة من المجتمع الدولي. وذكروا أن عدم الاعتراف ذاك يعتبر مسألة تتعلق بحقوق الإنسان. وأجاب الخبير المستقل أنه ينبغي مناقشة المسألة ضمن إطار الأجهزة السياسية للأمم

المتحدة، وأن لا صلاحية له للتعليق على مسائل من ذلك القبيل[٦]. ومع ذلك، أفاد ممثلو المجتمع المدني بأن إحدى المشاكل تتمثل في عدم اتسام سلطات الولاية بالشفافية وعدم إجرائها انتخابات خلال السنوات الـ ١٥ الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، وُجِّه انتباه الخبير المستقل إلى قضايا تتصل بحرية التعبير، وحقوق الأقليات، وحالات الاغتصاب. ويتعرض الصحفيون في صوماليلاند للتخويف والاعتقال التعسفي والاحتجاز عندما يتناولون القضايا السياسية، ومؤخراً لتناولهم مسألة تأجير ميناء بربرة.

٧٤- وفي ما يتعلق بحقوق المرأة، فإن بعض الدروس المستفادة تشمل سياسة عدم التسامح المطلق المطبقة على حالات الاغتصاب، الأمر الذي أدى إلى حظر تمتع الزعماء التقليديين بأي اختصاص للبت في تلك القضايا. واجتمع الخبير المستقل باثنين من السلاطين الذين يؤيدون الحظر. ومع ذلك، أبلغت بعثة الأمم المتحدة الخبير المستقل بأنه قد سُجل نحو ٥٠٥ من حالات الاغتصاب في هرغيسا. أما الدرس المستفاد الآخر فهو تسجيل وزارة الداخلية ٢ ٧٠٠ سلطان وإدراجهم في كشوف مرتبات الحكومة كجزء من نظام الحكم المحلي. ويرى الخبير المستقل أن هذا التسجيل سيكون مفيداً في رصد القضايا التي لها صلة بحقوق المرأة.

٧٥- ورحب نائب المدعي العام بالمبادرة الرامية إلى حماية المرأة من العنف الجنسي والجنساني، وذكر أن الاغتصاب منافٍ لأحكام الشريعة الإسلامية؛ وفي الواقع، فإن مجرد لمس المرأة يعتبر خطيئة بموجب الشريعة. وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الشريعة، فإنه بالإضافة إلى العقوبة المنصوص عليها في القانون الجنائي، يتعين على الجاني دفع تعويض إلى الضحية، مما يعني أن الجاني يواجه شكلين من أشكال العقوبة. وحتى في نظام العدالة التقليدية، تعتبر حقوق المرأة هامة، وأي انتهاك لتلك الحقوق يمكن أن يؤدي إلى صراع بين القبائل.

٧٦- وأُبلغ الخبير المستقل أن المدعي العام أصدر مرسوماً في عام ٢٠١١ يحظر على الزعماء التقليديين التدخل في حالات الاغتصاب. وقد سدّ ذلك المرسوم الفراغ القانوني الذي كان موجوداً في السابق في ما يتصل بمشاركة الشيوخ التقليديين في المحاكمات في قضايا العنف الجنسي والجنساني، من خلال النص بوضوح على أن قضايا الاغتصاب لا يمكن البت فيها من قبل الزعماء التقليديين، وإنما من خلال المحاكم الرسمية فقط.

٧٧- ومن المهم ملاحظة أن ممثلي الأقليات اشتكوا للخبير المستقل بشأن الصعوبات التي تواجهها تلك الجماعات في الاندماج بالمجتمع في صوماليلاند. ومن الأمثلة على ذلك الزواج بين قبائل الأقلية والأغلبية؛ ففي إحدى الحالات، هرب الزوجان بعد عقد القران لكنه تم العثور عليهما وتعرضا للضرب على أيدي أفراد من قبيلة الأغلبية التي تنتمي إليها الزوجة. والمشكلة الأخرى التي تواجه الأقليات هي عدم تمثيلها في البرلمان الاتحادي.

تاسعاً- بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

٧٨- اجتمع الخبير المستقل بالممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وطلب منه معلومات عن آخر المستجدات في تنفيذ

(٦) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان ١٧/٣٣، الفقرة ١٨.

التوصيات المقدمة عقب التحقيق الذي أجراه الاتحاد الأفريقي في قضية الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي ارتكبها كما يُزعم جنود من بعثة الاتحاد الأفريقي. وطلب أيضاً معلومات عن النتائج التي توصل إليها مجلس التحقيق الذي يعقد كلما وقعت ضحايا في صفوف المدنيين أثناء عمليات مكافحة حركة الشباب وعمليات مكافحة الإرهاب. وأعرب الخبير المستقل عن القلق من أن التهديد بانسحاب بعض البلدان المساهمة بقوات في عام ٢٠١٨ قد يؤدي إلى ظهور حركة الشباب من جديد في جميع أنحاء الصومال، ما لم تنفذ تدابير فورية لتعزيز الجيش الوطني الصومالي، كما أوصى به مؤتمر لندن.

٧٩- وأوضح رئيس بعثة الاتحاد الأفريقي أنه تم إحراز تقدم كبير في الحد من حالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وقد تم نقل جميع المحال التجارية التي يديرها مدنيون صوماليون إلى خارج مجمع بعثة الاتحاد الأفريقي، وتم تمتين السور الحامي للمجمع من أجل تقليل الصلات بين الجنود والمدنيين. واتُّخذت تدابير لبناء الثقة بين السكان المدنيين، مثل وصل المدنيين بإمدادات الكهرباء والمياه التابعة للبعثة. وقال إن البعثة تطبق سياسة عدم التسامح المطلق بشأن الاستغلال والاعتداء الجنسيين كجزء من التدريب قبل النشر. وقد عينت موظفاً معنياً بالسلوك والانضباط للتعامل مع مسألة الاستغلال والاعتداء الجنسيين في حال وحين وقوعهما. وقد سجلت حالة واحدة فقط في عام ٢٠١٦؛ وبعد التحقيق، لم يتم التوصل إلى أدلة بوقوع استغلال أو اعتداء جنسي. وبعد تلقي الادعاء، لم يتمكن المجلس من العثور على الضحية المزعومة ولا المستشفى الذي يُفترض أنه قام بعلاجها. وفي حالة أخرى أُبلغ عنها، تبين بعد التحقيق أن القوات المشاركة لم تكن من أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٠- وبالنسبة لحالات الاستغلال والاعتداء الجنسيين في عام ٢٠١٥، التي سبق أن أُبلغت بها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أجرت إحدى البلدان المساهمة بقوات محكمة عسكرية في مقديشو، وهو أمر غير مسبوق في عمليات حفظ السلام، وأظهر ذلك أن البعثة تعمل على تعزيز المساءلة. وأعربت بعثة الاتحاد الأفريقي عن خيبة أملها إزاء عدم تعاون الفريق المعني بحقوق الإنسان والحماية التابع لبعثة الأمم المتحدة أثناء التحقيقات. وقال ممثل الفريق المعني بالحماية إنه رفض المشاركة في التحقيقات لأن ذلك من شأنه أن يشكل انتهاكاً للنزاهة والحياد بوصفه فريقاً مكوناً من مراقبين لحقوق الإنسان، وعلى الخصوص لكون الفريق المعني بالحماية هو من أبلغ عن تلك الحالات. ويرى الخبير المستقل أنه، نظراً لكون بعثة الاتحاد الأفريقي وبعثة الأمم المتحدة تعقدان مشاورات منتظمة بينهما، فينبغي لهما تبادل المعلومات بدلاً من إلقاء اللوم على بعضهما البعض.

٨١- أما بالنسبة لمدى التأهب لتسليم زمام الأمور إلى الجيش الوطني الصومالي، أفادت بعثة الاتحاد الأفريقي بأنه تم عقد اجتماع شهري لقادة القطاعات مع قادة قطاعات الجيش الوطني الصومالي لاستعراض تطابق العمليات مع قواعد الاشتباك وحقوق الإنسان. وستبدأ البعثة بالانسحاب في عام ٢٠١٨. وفي غضون ذلك، يتعين عليها إنجاز مهمة تدريب الجيش الوطني الصومالي لتولي المسؤولية المناطة ببعثة الاتحاد الأفريقي.

٨٢- ويحيط الخبير المستقل علماً بميثاق الأمن المعتمد في مؤتمر لندن بشأن طرائق انسحاب البعثة، والشروط التي تم تحديدها خلال بعثة التقييم المشتركة التي نفذت في ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧ من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بالاستناد إلى ما تم تحقيقه وما لا يزال يتعين إنجازه.

٨٣- وقد أقر المجتمع الدولي بالإنجازات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي. وهي تشمل، في جملة أمور، العمليات الناجحة ضد حركة الشباب منذ عام ٢٠١٢، وإرساء وحماية الحكومة في مقديشو بعد عودتها من المنفى، وهو ما أسهم إسهاماً كبيراً في توطيد الدولة الاتحادية وسلطات ومؤسسات الولايات الإقليمية، والجهود الحالية الرامية إلى تحقيق استقرار الوضع في مقديشو.

٨٤- ويشيد الخبير المستقل بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في الصومال. فقد وفر نموذجاً لحفظ السلام كمّلت فيه كل من المنظمتين الأخرى. ويعتبر تعاونهما نموذجاً يحتذى به للممارسات الفضلى بين مؤسستين، ولا سيما في إطار ولاية لإنفاذ السلام. إن سحب البعثة قبل إنشاء الإطار اللازم للحفاظ على السلام والاستقرار ينذر بكارثة. ولا يعني ذلك أنه ينبغي للبعثة البقاء في الصومال إلى ما لا نهاية. ويأمل الخبير المستقل أن تواصل البعثة أداء دورها الحاسم إلى أن تتمكن من مغادرة الصومال، ويأمل أيضاً أن يشكل انسحاب بعثة الاتحاد الأفريقي نقطة مرجعية لقدرة قوات الحكومة الاتحادية على تولي المسؤولية عن ضمان السلام في البلد.

عاشراً- الاستنتاجات

٨٥- يختتم الخبير المستقل هذا التقرير بتوجيه الشكر إلى حكومة الصومال الاتحادية والسلطات في بونتلاند وصوماليلاند على ما أبدته من تعاون معه أثناء زيارته الرابعة وفي الماضي. وهو يثني على الحكومة الاتحادية والشعب الصومالي لما أحرزاه من تقدم منذ زيارته الأولى للصومال في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. إن التحسن الكبير الذي طرأ على حالة حقوق الإنسان والحوكمة وعملية بناء السلام يشهد على التقدم المحرز، على الرغم من التهديد المستمر الذي تشكله حركة الشباب. ويقر الخبير المستقل بالتحول الاقتصادي الواضح في الصومال رغم التحديات العديدة. وتلك التطورات تشكل الأساس الذي تقوم عليه حكومة لديها مقومات البقاء وبإمكانها كفالة احترام حقوق الإنسان في المستقبل.

٨٦- وقد أنجزت الصومال بنجاح العملية الانتخابية للفترة ٢٠١٦/٢٠١٧، حيث ارتفع عدد النساء العضوات في البرلمان من ٣٨ في عام ٢٠١٢ إلى ٦٧ من أصل ما مجموعه ٢٧٥ عضواً في مجلس النواب، و١٣ من أصل ٥٤ عضواً في مجلس الشيوخ.

٨٧- إن انتخاب الرئيس فرماجو، الذي خلف الرئيس حسن شيخ محمود في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٧، يشهد على جهود بناء السلام وتوطيد مؤسسات الدولة في الصومال. والتعاون الدولي مع الصومال أمر بالغ الأهمية لعملية تحقيق الاستقرار والسلام.

٨٨- إن الاختتام الناجح لمؤتمر لندن بشأن الصومال في ١١ أيار/مايو ٢٠١٧ شدد على ضرورة مواصلة الإصلاحات ودعم قطاعات الحوكمة والأمن وسيادة القانون والعدالة، وعلى ضرورة وجود أطر سياسية على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات.

٨٩- ويبرز هذا التقرير التحديات المتعلقة بدور الشيوخ التقليديين في تسوية قضايا العنف الجنسي والجنساني. ويشجع الخبير المستقل الحكومة الاتحادية والسلطات في بونتلاند وصوماليلاند على اعتماد السياسات والإصلاحات التشريعية والقضائية الرامية إلى ضمان حق المرأة في الوصول إلى العدالة.

٩٠- ولا تزال التحديات قائمة في مجال حرية التعبير والرأي وفي قطاع العدالة. وقد أبدت الحكومة الجديدة استعدادها للعمل مع الخبير المستقل والشركاء الآخرين من أجل التصدي لتلك التحديات.

٩١- وما زالت الصومال تواجه الهجمات الإرهابية التي تشنها حركة الشباب والتي تهدد بإضعاف أو عكس مسار المكاسب التي تحققت حتى تاريخه في مجال التمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى الصعيد الإنساني، تسبب الجفاف الذي دام ثلاث سنوات بأزمة إنسانية أثرت على أكثر من نصف السكان وقضت على حوالي ٦٠ في المائة من الماشية، وتسببت في المعاناة الاقتصادية للسكان.

٩٢- وبغية مواجهة جميع تلك التحديات، من المهم أن يواصل المجتمع الدولي دعم الصومال في هذه المرحلة الحرجة، بحيث لا تفقد جهود تحقيق السلام والاستقرار زخمها.

حادي عشر- التوصيات[٧]

٩٣- في ضوء ما تقدم، يوصي الخبير المستقل الحكومة الاتحادية بما يلي:

(أ) ضمان تنفيذ ميثاق الأمن المتفق عليه في مؤتمر لندن بشأن الصومال، ولا سيما ما يتعلق بالإصلاحات في مجالي الأمن والعدالة؛

(ب) استكمال عملية إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتعيين أعضاء اللجنة وموظفيها، وضمان تدريبهم وتخصيص الموارد الكافية لعملهم؛

(ج) الانضمام إلى الصكوك الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والبروتوكولات الإضافية الأول والثاني والثالث لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، والتصديق عليها؛

(د) تخصيص الموارد بصورة منصفة بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية الأعضاء؛

(هـ) إنشاء مراكز لتنمية المهارات من أجل تمكين النساء والشباب وأفراد الأقليات؛

(و) ضمان حقوق الصحفيين وحرية وسائط الإعلام، واستكمال المراجعة الجارية لقانون الإعلام لمواءمته مع المعايير الدولية المتعلقة بحقوق وسائط الإعلام الضامنة لحرية التعبير؛

(ز) مواصلة إصلاح نظام العدالة التقليدية، والقيام بأنشطة دعوية لضمان عدم تكريس الشيوخ التقليديين للتمييز والعنف ضد المرأة؛

(ح) توعية الزعماء التقليديين بشأن حقوق الإنسان، ولا سيما التربية المدنية وحقوق المرأة؛

(٧) بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير هي نفسها الواردة في التقارير السابقة لأنها لا تزال وجيهة.

(ط) استكمال مراجعة قانون الجرائم الجنسية والتوعية به؛

(ي) تعزيز قدرات جميع الوزارات لتمكينها من الاضطلاع بولاياتها؛

(ك) زيادة الموارد المخصصة للوزارات والمؤسسات المسؤولة عن إقامة العدل وحماية حقوق الإنسان، ولا سيما وزارات المرأة وتنمية حقوق الإنسان على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات، والنظام القضائي، والشرطة والدوائر الإصلاحية؛

(ل) زيادة عدد النساء المعينات في السلطة القضائية ومؤسسات إقامة العدل، وعدد الإناث ضمن أفراد الشرطة والمدعين العامين.

٩٤- ويوصي الخبير المستقل الولايات الاتحادية الأعضاء بما يلي:

(أ) ضمان التنسيق التام مع الحكومة الاتحادية في المسائل المتعلقة ببناء الدولة والمؤسسات الأمنية، بما في ذلك الهيكل الأمني الوطني وإصلاحات قطاع العدالة؛

(ب) اعتماد القوانين، مثل التشريع المتعلق بالجرائم الجنسية، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، بشأن حماية حقوق المرأة من العنف الجنسي والجنساني؛

(ج) اعتماد تشريعات شاملة، إن لم تكن قد فعلت ذلك بعد، لضمان حرية التعبير والرأي؛

(د) تعيين مزيد من النساء في مؤسسات الولايات الاتحادية الأعضاء، بما في ذلك السلطة القضائية وقوات الشرطة وغير ذلك من مؤسسات إقامة العدل.

٩٥- يوصي الخبير المستقل المجتمع الدولي بما يلي:

(أ) دعم الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات الاتحادية الأعضاء في تعزيز إحساس الشعب الصومالي بتبنيه لميثاق الأمن لضمان مشاركته في تنفيذه، ومواصلة دعمه لعملية تحقيق الاستقرار في الصومال من خلال توفير الموارد الكافية؛

(ب) مواصلة تقديم الدعم المالي للحكومة الاتحادية ولبعثة الاتحاد الأفريقي في مكافحة حركة الشباب؛

(ج) التنسيق مع الحكومة الاتحادية وبعثة الاتحاد الأفريقي في ما يتعلق بتدريب الجيش الوطني الصومالي والشرطة.

٩٦- يوصي الخبير المستقل بعثة الاتحاد الأفريقي بما يلي:

(أ) مواصلة عملياتها في دعم الجيش الوطني الصومالي في ظل احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال الحد من الخسائر في صفوف المدنيين؛

(ب) مواصلة تنفيذ نظام تتبع الخسائر البشرية من أجل الحد من القتل الخطأ للمدنيين، وضمان مساءلة المسؤولين عن الوفيات من المدنيين؛

(ج) التحقيق على وجه السرعة في أي ادعاءات بوقوع حالات استغلال واعتداء جنسيين أو قتل أو إصابة في صفوف المدنيين، والإبلاغ عن التدابير التأديبية المتخذة ضد الجنود الذين يثبت تورطهم بارتكاب هذه الأفعال.

٩٧- يوصي الخبير المستقل المجتمع المدني بما يلي:

(أ) مواصلة عمله الدعوي على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد الولايات من أجل تعزيز حقوق الإنسان، بما فيها الحق في حرية التعبير والرأي، وحقوق المرأة، بما فيها الحق في الحماية من العنف، وحقوق الشباب والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات؛

(ب) مواصلة عمله الدعوي من أجل توفير الموارد الكافية لتمكينه من الاضطلاع بأنشطة الدعوة.